

دور إصلاح المحاسبة العمومية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في كفاءة الميزانية العامة دراسة حالة

The role of public accounting reform according to international public sector accounting standards in the efficiency of the general budget Case study

قوجيل أحمد¹،

KOUDJIL Amed¹,

مخبر التوجهات و التحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر .

Laboratory of new trends and challenges for development policies in Algeria

¹ جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، koudjil.ahmed@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/09 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل جهود السلطات العمومية في الجزائر ضمن مساعيها لإصلاح النظام المحاسبي الوطني، بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في التسيير المالي. وتبين من خلال الدراسة أن الجزائر حققت خطوات كبيرة في تكييف نظام المحاسبة العمومية مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، مما يساهم في تعزيز شفافية ودقة العمليات المالية. ويأتي هذا الإصلاح كجزء من خطة شاملة لعصرنة نظام المالية العمومية، حيث يهدف إلى إعداد قوائم مالية توضح بدقة النفقات والايادات، والمركز المالي العام، وكذلك النتائج المالية عند إغلاق السنة المالية، ما يساهم في دعم اتخاذ القرارات المالية المستندة إلى بيانات مالية دقيقة.

كلمات مفتاحية: إصلاح المنظومة المحاسبية ؛ تسيير عقلائي وفعال ؛ المعايير الدولية ؛ عصرنة نظام المالية العمومية؛ صورة صادقة للوضعية المالية.

تصنيفات JEL : H6 ؛ M4

Abstract: The study aims to analyze the efforts of public authorities in Algeria in their endeavor to reform the national accounting system, with the goal of improving financial management efficiency and effectiveness. The findings indicate that Algeria has made significant strides in aligning its public accounting system with international public sector accounting standards, contributing to enhanced transparency and accuracy in financial operations. This reform is part of a comprehensive plan to modernize the public finance system, aiming to produce financial statements that accurately reflect assets, liabilities, the overall financial situation, and the financial results at the close of the fiscal year, thereby supporting informed financial decision-making.

Keywords: Reform the accounting system; Rational and efficient management; international standards; Modernize the public finance system; An honest picture of the financial situation.

JEL Classification Cdoes : H6 ; M4.

تمهيد

نظرا لما يكتسبه نظام المحاسبة العمومية من أهمية في إدارة وتسيير الموارد العمومية ، لجأت السلطات العمومية في الجزائر إلى إعادة تشكيل هذا النظام، وذلك بهدف الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة المبنية على الأداء استجابة للمعايير الدولية، وهذا بغرض تحسين نجاعة و حوكمة التسيير وتكريس المعايير الدولية في مجال المراجعة المالية للهيئات العمومية.

بموجب أحكام القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، يتضمن قانون المحاسبة الجديد مجموعة من الأحكام المفصلة التي تهدف إلى تطوير النظام المحاسبي العمومي. ويشمل هذا القانون تقسيم المحاسبة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- المحاسبة الميزانية: التي تختص بتسجيل الإيرادات والنفقات العامة المتعلقة بالميزانية السنوية للدولة.
- المحاسبة العامة: التي تهدف إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الأصول والخصوم والوضع المالي للدولة والهيئات العمومية.

- محاسبة تحليل التكاليف: التي تركز على تقييم تكلفة العمليات والخدمات العامة، بما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بترشيد الإنفاق وتحسين كفاءة الأداء.

إلى جانب ذلك، يحدد القانون المبادئ الأساسية التي تحكم إجراءات وشروط تسجيل الإيرادات والنفقات العامة، مما يضمن توحيد وتنسيق العمليات المالية. كما يُسلط الضوء على أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المشاركين في إدارة وتنفيذ الميزانية، سواء في الدولة أو الهيئات العمومية الأخرى، لضمان شفافية وفعالية العمليات المالية والمحاسبية.

إشكالية الدراسة: تبرز إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:

ما الإطار التشريعي لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر المواكب للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

• المحور الأول: الإطار العام للمحاسبة العمومية؛

• المحور الثاني: اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر؛

• المحور الثالث: تبني الجزائر معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام؛

• المحور الرابع: دراسة حالة قباضة الضرائب.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

• تسليط الضوء على المنظومة المحاسبية في الجزائر، وذلك لما لها من أثر على الموارد العمومية؛

• إبراز دور النظام المحاسبي في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام .

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

• الاهتمام المتزايد للكثير من الدول على عصرة منظومتها المحاسبية استجابة للمعايير الدولية؛

• تحقيق تسيير عقلائي وفعال يسمح بتحسين نوعية المعلومات المالية حول النشاط الاقتصادي ورهانات ونتائج السياسات العمومية؛.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها وتوضيح مختلف جوانبها، تم اعتماد المنهج الاستنباطي، مع استخدام أداة الوصف. وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه من أكثر الأساليب شيوعاً في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتيح تحليل

الظواهر بشكل منهجي وتقديم تفسيرات مبنية على معلومات دقيقة، مما يساهم في الوصول إلى استنتاجات علمية موثوقة تدعم فرضيات الدراسة.

I - الإطار العام للمحاسبة العمومية

تعتبر المحاسبة العمومية إحدى فروع المالية العامة، وهذا لكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع النصوص القانونية والتنظيمية ذات الطابع المالي، وهي مجموعة القواعد والأحكام التي تحدد كيفية تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات العامة، وتحديد الأعوان المتدخلون ومسؤولياتهم، وكذا تحديد آليات الرقابة حماية للمال العام، ويشمل مجال تطبيقها وحدات القطاع العام ذات الطابع الإداري.

I - 1 مفهوم المحاسبة العمومية

عرفت هيئة الأمم المتحدة المحاسبة العمومية بأنها "العملية التي تركز على قياس ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة الإيرادات والنفقات والأنشطة المرتبطة بالقطاع العام". وتشير هذه التعريفات إلى الدور الحيوي للمحاسبة العمومية في ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمليات الحكومية. (مبارك، 2008، صفحة 5)، كما تعرفها الهيئة في دليل المحاسبة العمومية على أنها "أداة لمديري القطاع العام لمراقبة إيرادات ونفقات الوزارات والمؤسسات العامة، وكذا لغرض حفظ سجلات المعاملات المالية والأنشطة المختلفة، وتصنيف البيانات لاستخدامها في مراقبة وتنفيذ البرامج العامة بكفاءة وفعالية". (محمود، 2011، صفحة 14)

كما تعرف بأنها "المجال المحاسبي المتخصص في تقييم وقياس وتسجيل وتصنيف المعاملات المالية في وحدات القطاع العام ذات الطابع الإداري، وتوليد المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار وتوصيلها إلى أصحاب المصلحة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها". (حسين، 2003، صفحة 30)

ونظراً لأهمية الأموال العامة التي تستند إليها المحاسبة العمومية، اتجه بعض المتخصصين في علم المالية إلى تقديم مفاهيم متعددة لهذا النوع من المحاسبة:

1. **المفهوم التقني**: يشير إلى القواعد التي تحدد كيفية عرض الحسابات العمومية، تنظيم المحاسبة العمومية، وتحديد مهام ومسؤوليات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.
2. **المفهوم الإداري**: يركز على تنظيم وظائف المحاسبين العموميين والأمرين بالصرف، بما يتضمنه ذلك من أدوار ومسؤوليات إدارية في تنفيذ الميزانية وإدارة العمليات المالية.
3. **المفهوم القانوني**: يتعلق بمجموعة القواعد القانونية التي تنظم إدارة وتسيير الأموال العامة، مما يضمن استخداماً سليماً وشفافاً للموارد المالية للدولة وفقاً لأحكام القانون.

كل من هذه المفاهيم يعكس جانباً مهماً من المحاسبة العمومية ويبرز دورها في إدارة الأموال العامة بفعالية ووفق قواعد قانونية وإدارية دقيقة.

وقد عرف القانون قانون رقم 23-07 المؤرخ في 21/06/2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المحاسبة العمومية بأنها "نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية لمدة سنة مدنية ابتداء من أول جانفي إلى 31 ديسمبر من السنة المعنية، مما يسمح بمعالجة هذه المعلومات من قبل المحاسبة الوطنية، وذلك من خلال إدخال وتصنيف وتسجيل

ومراقبة بيانات العمليات الميزانية والمحاسبية وعمليات الخزينة، وكذا المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وكذا تقييم نجاعتها. (قانون رقم 07-23، 2023، صفحة 11)

ومما سبق، يمكن تعريف المحاسبة العمومية على أنها عبارة عن نظام يسمح بتنظيم ومعالجة المعلومات المالية والرقابة عليها، بالإضافة إلى تحديد التزامات ومسؤوليات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

I - 2 خصائص نظام المحاسبة العمومية

يتميز نظام المحاسبة العمومية بمجموعة من الخصائص التي تسهم في تعزيز فعاليته وكفاءته، ومن أبرز هذه الخصائص: (زهير، 2014، صفحة 14)

- أداة لقياس كفاءة الأداء: يوفر النظام المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تدعم أغراض الإدارة.
- الامتثال للقوانين: يوضح مدى التزام وحدات القطاع العام ذات الطابع الإداري بالقواعد التشريعية المطبقة في إدارة الأموال العامة.
- التكامل بين الميزانية والنظام المحاسبي: يربط بين الموازنة العامة والنظام المحاسبي الحكومي، مما يحقق التكامل بينهما.
- تصميم الحسابات: يُصمم النظام بطريقة تسهل تشخيص الأهداف وتقييم الأداء.
- تيسير التدقيق والرقابة: يسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تقوم بها الأجهزة المختصة.
- إظهار النتائج المالية: يبرز النتائج المالية المتعلقة بالبرامج الحكومية، مما يسمح بقياس الموارد وتحديد تكلفة هذه البرامج.
- توفير المعلومات للتخطيط: يوفر النظام المعلومات المالية الضرورية لتطوير التخطيط والبرمجة، ويساعد في تسهيل المراجعة والمتابعة وتقييم الأداء بشكل مادي ومالي.
- تحليل اقتصادي: يدعم النظام المحاسبي توفير المعلومات المفيدة لعمليات التحليل الاقتصادي، ويربط العمليات المالية الحكومية بالحسابات الوطنية.
- تحسين جودة الإبلاغ المالي: يساهم في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

I - 3 أهداف المحاسبة العمومية

تمثل أهداف المحاسبة العمومية فيما يلي: (مسعي، 2003، صفحة 15)

- حوكمة التسيير المالي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- حماية المال العام و ذلك من خلال تعزيز أليات الرقابة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تسمح بمقارنة الأداء الفعلي مع توقعات الأداء المخطط له في الميزانية العامة؛
- تحليل وتقييم مختلف تكاليف الأنشطة الملتمزم بها في إطار البرامج؛
- إعداد الميزان العام للحسابات والقوائم المالية وفقا للمخطط المحاسبي؛
- توفير المعلومة للمعالجة من قبل المحاسبة الوطنية؛
- ضمان احترام تراخيص الممنوحة في اطار تنفيذ الميزانية.

I - 4 تقسيمات المحاسبة العمومية

تتضمن المحاسبة العمومية محاسبة ميزانية عامة ومحاسبة عامة ومحاسبة تحليل التكاليف، وذلك على النحو التالي:

1. المحاسبة الميزانية

تدمج ضمن المحاسبة الميزانية، على التوالي المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية لعمليات الإيرادات والنفقات، وتتبع تسيير واستهلاك رخص الالتزام واعتمادات الدفع، وهي تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة الصندوق:

- محاسبة الالتزامات، يتم تسجيل النفقات الميزانية بعنوان ميزانية السنة التي تم الالتزام بها؛
- محاسبة الصندوق، يتم تسجيل الإيرادات والنفقات بعنوان ميزانية السنة التي تم تحصيلها أو دفعها من قبل المحاسبين العموميين، ويترتب على محاسبة الصندوق نتيجة تمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المدفوعة في الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة بعنوان السنة المالية المعنية.

2. المحاسبة العامة

تسمح المحاسبة العامة بإعداد الميزان العام للحسابات والقوائم المالية كما هي محددة في المخطط المحاسبي، وذلك من خلال تسجيل مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة وفقا لمبدأ القيد المزدوج، حيث تقوم هذه المحاسبة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات، كما تؤخذ العمليات بعين الاعتبار خلال السنة المالية التي ترتبط بها بغض النظر عن تاريخ دفعها أو تحصيلها.

3. محاسبة تحليل التكاليف

تهدف محاسبة تحليل التكاليف إلى تحليل تكلفة مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج قصد التمكين من تقييم نجاعتها.

II - إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

يهدف إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر، الذي يأتي في إطار تحديث نظام المالية العمومية، إلى مواكبة المعايير الدولية. ويشمل هذا الإصلاح الانتقال من نظام محاسبة الصندوق إلى نظام المحاسبة المعتمد على الحقوق المثبتة، مما يساهم في تحقيق إدارة عقلانية وفعالة للهيئات العمومية.

ويعزز هذا التحول من جودة المعلومات المتاحة للمواطنين، المنتخبين، والمسؤولين، حيث يتيح لهم الاطلاع على الأنشطة الإدارية والتحديات المرتبطة بها، فضلاً عن نتائج السياسات العمومية. وبالتالي، يسعى الإصلاح إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، مما يساهم في تحسين الثقة بين الدولة والمواطنين.

II - 1 دوافع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

هناك عدة أسباب التي أدت بالسلطات العمومية في الجزائر إلى إعادة تشكيل قانون المحاسبة العمومية بما يتوافق مع الإصلاحات المالية والاقتصادية للدولة وكذا معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، ومن أهم هذه الأسباب والدوافع نذكر:

- يشوب النظام المحاسبي عدة اختلالات؛
- قصور النظام المحاسبي في إعطاء صورة صادقة حول الذمة المالية للدولة؛
- نظام محاسبي قائم على الأساس النقدي؛
- تسجيل المعلومات المحاسبية وفقاً لمبدأ القيد الوحيد، والذي نتج عنه صعوبة تجميع وتركيز مختلف المعلومات المحاسبية؛

- عدم توفر معلومات تسمح بالتحليل وتقييم الأداء وإجراء عملية المقارنة بين النتائج الفعلية والأهداف المخطط لها؛
- لا يوفر المعلومات المناسبة عند الحاجة إليها في إتخاذ القرار؛
- عدم المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وكذا تقييم نجاعتها.

II - 2 نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بعد الاصلاح

تطبيقاً لأحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، يتضمن قانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي أحكاماً جديدة تهدف إلى تحسين محاسبة الدولة والهيئات العمومية الأخرى. أولاً، يتم تحسين الوظيفة المحاسبية من خلال إدراج المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية للتكاليف، والمحاسبة الميزانية ضمن نظام معلومات مدمج، مما يعزز الكفاءة والشفافية. كما يتم تحديد الأصناف المختلفة للمحاسبة، مثل المحاسبة الميزانية والمحاسبة العامة، وتحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم محاسبة الإيرادات والنفقات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يوضح القانون دور كل الأطراف المعنية في تنفيذ الميزانية والعمليات المالية والمحاسبية، مع الإبقاء على محاسبة الصندوق لتتبع تنفيذ الإيرادات والنفقات للسنة الجارية. وتسمح المحاسبة العامة بربط التكاليف والناتج بالسنة المالية المعنية، مما يمكن من تسجيل الحقوق والالتزامات عند إثباتها بغض النظر عن توقيت التحصيل أو الدفع. كما يوفر القانون نظرة شاملة عن الذمة المالية للدولة، بما في ذلك الديون والمستحقات، ويعزز القدرة على حساب تكاليف الخدمات والأنشطة المنجزة. وأخيراً، تسهم هذه التعديلات في تسهيل مراقبة مردودية المصالح وتوفير أداة فعالة للتحليل ودعم إتخاذ القرار.

II - 3 أهداف اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

لقد هدف اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر إلى تجسيد: (بوعبانه و حسياني، 2021، الصفحات 257-

245)

- الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق؛
- وضع مخطط محاسبي يواكب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- إعداد النصوص الوظيفية لنظام المعلومات المحاسبي والموازنة؛
- تكييف الواقع المحاسبي الجزائري في مجال المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛
- يهدف إلى توفير معلومات للمستخدمين وعرضها في القوائم المالية بصفة من الشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة؛
- مواكبة التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر؛
- وضع برنامج لتكوين موظفي القطاع.

الجدول (1): جدول يوضح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وتأثير الإصلاحات الجديدة:

التأثيرات الناتجة	الوصف	العنصر
زيادة الكفاءة والشفافية	إدخال أنظمة جديدة مثل المحاسبة العامة والتحليلية	تحسين الوظيفة المحاسبية
دقة في تسجيل العمليات المالية	الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الحقوق	تحويل إلى محاسبة حقوق الملتزمين
تحسين صنع القرار	توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الإيرادات والنفقات	تحسين جودة المعلومات المالية
وضوح في المسؤوليات	وضوح الأدوار بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين	تحديد الأدوار والمسؤوليات
تقييم فعال للأداء	حساب تكاليف الخدمات والأنشطة المنجزة	تحليل التكاليف والنتائج

التوافق مع المعايير الدولية	الالتزام بأحكام القانون العضوي 15-18 وقانون 23-07	التزام قانوني
رقابة مالية أفضل	تحسين العمليات المالية من خلال التدقيق والرقابة	تسهيل التدقيق والمراقبة
تحليل أدق للاقتصاد	ربط العمليات المالية بالحسابات الوطنية	التحليل الاقتصادي

المصدر: بوعبادة فتحية وحسياني عبد الحميد، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01.

III - تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

لجأت الجزائر على غرار العديد من الدول إلى تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهذا نظر للتطور التكنولوجي الحاصل في مجال المعلومات والاتصال، والتي جعلت الدول تعيش في عالم مترابط ومتصل في كافة جوانبه، مما أدى إلى تغيير مفهوم التسيير المالي للدولة، حيث أصبحت معايير المحاسبة الدولية اللبنة الأساسية التي تسمح بالتطوير المستمر والمساءلة لما توفره في القطاع .

III - 1 معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تختلف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من دولة إلى أخرى، غير أنه يوجد العديد من الأطر والمعايير التي تم تطويرها لتوحيد الممارسات المحاسبية في القطاع العام (IPSAS)، والتي تحت الهيئات الدولية الدول على تطبيق (IPSAS) لتحسين جود وشفافية التقارير المالية في القطاع العام، وذلك لكونها تهدف إلى جودة المعلومات المالية المقدمة من قبل الوحدات الحكومية، وهذا من خلال توفير مجموعة من المبادئ القابلة للتطبيق على مجموعة واسعة من المعاملات والأحداث الاقتصادية.

وفقاً للدراسة رقم (13) للجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، تُعرّف المعايير المحاسبية بأنها "بيانات موثوقة توضح كيفية انعكاس فئات معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية العامة، حيث يكون الامتثال للمعايير ضرورياً لضمان عرض موثوق وعادل للبيانات المالية"، ويحددها مجلس معايير المحاسبة في القطاع العام الدولي بأنها " تشرح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات والأحداث في البيانات المالية العامة" (زهير، مرجع سابق، صفحة 51)

تعرف كذلك تعرف المعايير المحاسبية بأنها "مجموعة من القواعد التي تصدر عن جهات مختصة وتحظى بقبول عام، وتستخدم كأساس في ممارسات العملية المحاسبية. تهدف هذه المعايير إلى إعداد قوائم مالية تتسم بالشفافية والمصادقية، مما يساعد على تقليل الاختلافات والتباينات في لغة التخاطب المحاسبي" . (عبدوس، 2022، صفحة 24)

III- 2 أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

تمثل أسباب التي أدت إلى نشوء معايير المحاسبة الدولية فيما يلي: (الاسعد، 2013)

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه: وتتمثل في الحاجة الملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة، وكذا وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة؛

- انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا: وتتمثل في إلحاح المجتمع الاستثماري على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة، وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

III - 3 ميزانية البرامج والأداء وفق متطلبات الممارسات والمعايير الموازناتية الدولية

- تسعى السلطات العمومية في الجزائر تطوير نظام المحاسبة العمومية بشكل يستجيب لمتطلبات المعايير والممارسات المحاسبية الموازناتية الدولية، ويراعي طبيعة وخصائص البيئة المحلية، وذلك من خلال:
- تفعيل الإرادة السياسية قصد تعزيز نظام المحاسبة العمومية؛
- دخول حيز التنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والذي يشكل الإطار القانوني المرجعي الذي يؤسس لمختلف المبادئ التي تحكم المحاسبة العمومية؛
- إعادة تشكيل قانون المحاسبة في شكل قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛
- تحديد دور كل لمتدخلين، وكذا تحديد التزاماتهم ومسؤولياتهم؛
- وضع برامج تكوينية لتدريب موظفي القطاع.
- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر، الرامية لتطوير نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العمومي، غير أن الاستعانة بالأجانب في المجال والاستغناء عن الكفاء الجزائرية من مختصين وخبراء وأساتذة أكاديميين باعتبارهم أكثر دراية بخصائص وطبيعة البيئة الجزائرية، يعد نقطة سوداء التي تؤثر سلبا على الخزينة العمومية.

الجدول رقم (2) : قائمة المعايير الدولية التي تم اعتمادها في إطار مشروع عصنة المحاسبة العمومية بالجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
IPSAS 1	عرض البيانات المالية	IPSAS 13	عقود الإيجار
IPSAS 2	بيان التدفق النقدي	IPSAS 19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة
IPSAS 3	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS 21	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد
IPSAS 7	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	IPSAS 23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS 9	الإيرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS 12	المخزون	IPSAS 31	الأصول غير ملموسة

المصدر: بوعبادة فتحية وحسياني عبد الحميد، مجلة المؤسسة المجلد 10 العدد 01.

نلاحظ من خلال الجدول، أن المنظومة المحاسبية المعاد تشكيلها تتوافق مع المعايير الدولية

IV - دراسة حالة: قبضة الضرائب

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم المؤشرات لقياس فعالية النظام الضريبي، ونظرا لأهمية التحصيل الضريبي وانعكاساته على حجم الإيرادات العامة، دأب المشرع الجزائري على وضع سلسلة من التدابير القانونية الرامية إلى تعزيز آليات التحصيل الضريبي.

IV – 1 مفهوم التحصيل الضريبي

إن مدلول كلمة التحصيل في معاجم اللغة، هو اسم مشتق من الفعل حصّل، يقال حصّل الضرائب جباها، أي قبض مبالغ مالية من المكلفين بها لصالح الخزينة العمومية. إن المشرع الجزائري لم يعرف التحصيل الضريبي في مختلف القوانين الضريبية ولا سيما في إطار قانون الإجراءات الجبائية، وإنما اكتفى بالتنصيص على الأساس القانوني الذي يُوجب تحصيل مختلف الضرائب والرسوم وأجال استحقاقها، في حين نجد أن المشرع المغربي أعطي مدلولاً عاماً لمفهوم التحصيل الضريبي، وهذا من خلال المادة الأولى من مدونة تحصيل الديون العمومية، حيث عرف التحصيل الضريبي على أنه " مجموع العمليات والإجراءات، التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقات " " (قانون 15.97، 2000، صفحة 1256)

مما سبق يمكن القول بأن عملية التحصيل الضريبي تتمثل في الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تبيان الكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها يقوم المكلف بالضريبة بإبراء ذمة تجاه الخزينة العمومية

IV – 2 الهيئة المختصة بالتحصيل الضريبي

إن الهيئة الوحيدة المختصة حصريا بعملية تحصيل مختلف الإيرادات العامة باستثناء حقوق أملاك الدولة والرسوم الجمركية والغرامات القضائية في الجزائر تدعي " قباضة الضرائب، وهي مكلفة ب: (مرسوم تنفيذي 06-327، 2006، الصفحات 6-12)

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة؛
 - مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية، وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.
 - تتواجد قبضة الضرائب كمصلحة ضمن تنظيم كل المصالح المستحدثة في إطار إعادة تشكيل بنية الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب المتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوّاري للضرائب، وهي تضم ثلاث (03) مصالح:
 - مصلحة الصندوق؛
 - مصلحة المحاسبة؛
 - مصلحة المتابعات.
- يسير قبضة الضرائب عون من أعوان إدارة الضرائب، والذي الذي يتم اختياره من بين المترشحين على أساس معايير موضوعية (الكفاءة، الخبرة، النزاهة)، إلى جانب الشروط الشكلية (الرتبة والأقدمية). (مذكرة رقم 566، 2013)
- يخضع مسير قبضة الضرائب بصفته قابض الضرائب إلى السلطة السلمية لمدير الضرائب المختص، وبخضع بصفته محاسب عمومي ثانوي للسلطة الوظيفية.

IV – 3 سندات التحصيل الضريبي

- طبقا قانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، فإن قابض الضرائب بصفته محاسب عمومي، فهو مكلف بأخذ على عاتقه سندات التحصيل الصادرة عن الإدارة الجبائية وسندات التحصيل لمختلف الإدارات العمومية.
- سندات التحصيل الصادرة عن الإدارة الجبائية: تتمثل في الضرائب والحقوق المعاينة عن طريق الجداول التي تصدرها مصلحة تسيير الملفات الجبائية؛
 - سندات التحصيل الصادرة عن الإدارات العمومية: تتمثل هذه السندات في تحصيل بعض الإيرادات، كتحويل الحقوق المتعلقة بالرسوم البيئية والحقوق المنجمية، وكذا أوامر التحصيل الصادرة عن الخزينة العمومية.
- وحتى يتمكن المحاسب العمومي (قابض الضرائب) من أخذ سندات التحصيل الواردة إليه من مديرية الضرائب على عاتقه، تحت طائلة البطلان إجراءات التحصيل أن تستوفي هذه السندات ثلاثة شروط أساسية:
- وجود الدين الضريبي (سند قانوني) ؛
 - استحقاق الضريبة؛
 - عدم تقادم الدين الضريبي.

IV – 4 محاسبة قبضة الضرائب

لقد شهدت محاسبة قباضة الضرائب تغييرا جذريا من حيث القيد المحاسبي أو من حيث المخطط المحاسبي على حد سواء، حيث تم الانتقال من القيد الوحيد إلى مبدأ القيد المزدوج عند تسجيل أي معاملة محاسبية عند تحصيل الإيرادات أو دفع النفقات، بالإضافة إلى تسجيل قابض الضرائب في حساباته مبالغ الإيرادات التي على عاتقه وفقا لكل صنف ونوع من الضرائب والرسوم والحقوق، مما يسمح من معرفة في أي وقت ناتج التحصيلات للضرائب التي تؤدي في الحال والضرائب المحصلة عن طريق سندات التحصيل وباقي الانجاز ونسبته، وكذا الإيرادات المحصلة لفائدة مختلف الهيئات العمومية، وهي تمسك طبقا لأحكام القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

الخلاصة

في الختام، يمثل نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بعد الإصلاحات خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. من خلال اعتماد معايير محاسبية دولية ودمج أنظمة محاسبية متطورة، يسعى هذا النظام إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للجهات المعنية، بما في ذلك المواطنين والمسؤولين. تسهم الإصلاحات في تحقيق أهداف فعالة من خلال تحسين الأداء المالي، وضبط المسؤوليات، وتسهيل عمليات التدقيق والمراقبة. كما تعزز هذه التغييرات من قدرة الدولة على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ السياسات العامة بكفاءة. تعد المعايير المحاسبية، التي تصدر عن جهات مختصة، أدوات ضرورية لتوحيد لغة التخاطب المحاسبي وتقليل التباين في الممارسات. من خلال الالتزام بهذه المعايير، يمكن للجزائر أن تسهم في تطوير نظام مالي قوي يدعم التنمية المستدامة ويعزز من ثقة المواطنين في حكومتهم. تستمر الحاجة إلى تحسين النظام وتعزيزه بآليات رقابية فعالة، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز الحوكمة الرشيدة وتهيئة بيئة اقتصادية شفافة وقابلة للاستثمار.

المراجع:

1. إسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2007.
2. رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، المحاسبة الحكومية مدخل معاصر. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008.
4. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عين مليلة، الجزائر، 2003.
5. شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدول، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
6. عبدوس إيمان، دور تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وأثره على جودة الإبلاغ المالي الحكومي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022.

7. فتيحة بوعبانة، و عبد الحميد حسياني، عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (ipsas): الجهود والتحديات، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 245-257.
8. قانون 15.97، المؤرخ في 2000/05/03، بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الجريدة الرسمية ، العدد 4800، المغرب، 2000.
9. قانون رقم 07-23. المؤرخ في 2023 /06 /21. يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريد الرسمية، العدد 42 ، الجزائر، 2023.
10. مرسوم تنفيذي 06-327 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياته، الجريدة الرسمية، العدد 59، الجزائر، 2006.
11. مذكرة رقم : 566 ، متعلقة بكيفية التعيين في المناصب العليا .الجزائر :المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2013.
12. آلاء مصطفى الاسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، 2013،
<https://www.iasj.net>:
<https://www.iasj.net/iasj/download/64eea10006282776> ، اطع عليه يوم 10/10/2024.
13. محمود السيد الناغي، محمود عبد الفتاح إبراهيم، زكي محمود عطوة يوسف ، إطار محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن الأصول الحكومية للتوافق مع المعايير الدولية بالتطبيق علي الهيئات العامة الخدمية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 45، العدد 03 ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، مصر 2021 ، ص 01 - 37 .